

## دعوى

القرار رقم: (403-2020-VR)  
ال الصادر في الدعوى رقم: (V-6102-2019)

لجنة الفصل  
الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة  
القيمة المضافة في مدينة الرياض

## المفاتيح:

دعوى - انتهاء الخصومة - تراجع المدعي عن طلباته - الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى.

## الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامتي التأخير في تقديم الإقرار والتأخير في السداد - دلت النصوص النظامية على أن الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى والفصل في الموضوع - قبول المدعي مبادرة وزير المالية بقبول سداد الضريبة أو تقسيطها وقبول الهيئة بإسقاط الغرامات يوجب القضاء بانتهاء الخصومة وإسقاط الغرامات - ثبت للدائرة تراجع المدعي عن طلباته وقبول الهيئة بإسقاط الغرامات. مؤدي ذلك: انتهاء الخصومة. اعتبار القرار نهائياً بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

## المستند:

- المادة (٧٠) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/م) بتاريخ ١٤٣٥/١٢٢.
- القرار الوزاري رقم (٢٢) بتاريخ ١٤٤٢/٠٩.
- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٦٠٤) بتاريخ ١٤٤١/٢١.

## الوقائع:

### الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء بتاريخ ١١/٣/٤٤٢١هـ الموافق ٢٨/١٠/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض؛ وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبإيداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٦١٠٢-٢٠١٩/٧) وتاريخ ١٩/٠٥/٢٠١٩م، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي (...), أصلًا عن نفسه، بموجب هوية وطنية رقم (...) تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعترافه على غراماتي التأخير في تقديم الإقرار والتأخير في السداد، ويطلب إلغاء الغرامة المفروضة، وتخفيف نسبة احتساب عقوبة التأخير في تقديم الإقرار.

وبعرض بلائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت على النحو الآتي: «أولاً: الدفع الموضوعي: ١- أن الأصل في القرار الصحة والسلامة وعلى من يدعي خلاف ذلك إثبات العكس. ٢- بخصوص اعتراف المدعي على غرامة التأخير في تقديم الإقرار، فقد نصت المادة (٤٢) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «يعاقب كل من لم يقدم الإقرار الضريبي خلال المدة التي تحددها اللائحة بغرامة لا تقل عن (٥٪) ولا تزيد على (٢٥٪) من قيمة الضريبة التي كان يتعين عليه الإقرار بها». ويعد الإقرار الضريبي مستحق التقديم في آخر يوم من الشهر الذي يلي نهاية الفترة الضريبية وفقاً للمادة (١٦٢) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة التي نصت على أنه «يجب على الشخص الخاضع للضريبة أو من ينوب عنه، أن يقدم إقراره الضريبي إلى الهيئة في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية الفترة الضريبية التي يتعلق بها الإقرار الضريبي». ونظرًاً لعدم التزام المدعي بتاريخ تقديم إقراره الضريبي للربع الثالث من عام ٢٠١٨م، بل تم تقديم الإقرار بتاريخ ١٨/٧/٤٤٠٠هـ الموافق ٢٥/٣/٢٠٢٠م. وعليه، فإن الغرامة المفروضة على المدعي تتوافق من الأحكام النظامية وتمسك الهيئة بصفتها. أما فيما يتعلق بغرامة التأخير في سداد الضريبة فقد نصت الفقرة (١) من المادة (٥٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «يجب على الشخص الخاضع للضريبة أن يسدد الضريبة المستحقة عن الفترة الضريبية كحد أقصى في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية تلك الفترة الضريبية»، كما نصت المادة (٤٣) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه «يعاقب كل من لم يسدد الضريبة المستحقة خلال المدة التي تحددها اللائحة بغرامة تعادل (٥٪) من قيمة الضريبة غير المسددة عن كل شهر أو جزء منه لم تسدد عنه الضريبة». وحيث إن الموعد المحدد لسداد المدعي الضريبة المستحقة وفقاً للفترة الضريبية الخاصة به كان بتاريخ ٢٢/٢/٤٤٠٠هـ الموافق ١٨/٣/٢٠٢٠م، في حين أن تاريخ توريد الضريبة للهيئة هو ١٩/٧/٤٤٠٠هـ الموافق ٢٣/٣/٢٠١٩م مما يدل على عدم التزام المدعي بالمدة النظامية المحددة، وبالتالي

باستحقاقه الغرامة المفروضة، وبناءً على ما سبق؛ فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم برد الدعوى».

في يوم الأربعاء بتاريخ ٢٨/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المعرفة من (...), هوية وطنية رقم (...)، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، لم يحضر المدعي ولا من يمثله مع ثبوت تبليغه بموعد هذه الجلسة عبر البريد الإلكتروني المقيد في ملف الدعوى، وحضر (...), هوية وطنية رقم (...), ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...)، وطلب المدعي في لائحة دعواه إلغاء قرار الهيئة بفرض ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن إعادة التقييم عن الربع الثالث لعام ٢٠١٨م بمبلغ (١٤,٦٠٧) ريالاً، وغرامة التأخير في تقديم الإقرار بمبلغ (٤٦,٢٩) ريالاً، وغرامة التأخير في السداد بمبلغ (٩٦٤,١٠) ريالاً، استناداً إلى التفصيل الوارد في لائحة الدعوى. وبسؤال ممثل الهيئة عن جوابه عما جاء في لائحة الدعوى، أجاب بأن المدعي سدد ضريبة القيمة المضافة وأن الهيئة ألغت قرارها محل الغرامات بموجب مبادرة وزير المالية الصادرة بالقرار رقم (٦٢٢) بتاريخ ٩/٢/١٤٤٢هـ، والمتضمنة سداد المدعي لضريبة القيمة المضافة الصادر بها إشعار التقييم النهائي للمدعي، وإسقاط جميع الغرامات المترتبة على الإقرار المقدم من المدعي. وبناءً عليه، ذلت الدائرة للمداولة وإصدار القرار.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١) بتاريخ ١٥٣٠/٤/٢٠١٤هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٦٢٢) بتاريخ ١٤٣٠/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠٦٢) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إن الدعوى تتعلق بتوافر ركن الخصومة، ومتى تخلف هذا الركن أو زال لـأي سبب كان في أي مرحلة من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة، وحيث عرضت المدعي عليها الاستفادة من القرار الوزاري رقم (٦٢٢) بتاريخ ١٤٣٠/٩/٢٠٢٠هـ الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغب المكلف بذلك شريطة سداده لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها إن وجدت وتنازله عن الدعوى الماثلة، وحيث انحصرت مطالبة المدعي بإلغاء الغرامات، بعد سداده لضريبة القيمة المضافة، وحيث أبدت الهيئة استعدادها للإلغاء الغرامات وفق مبادرة وزير المالية رقم (٦٢٢) بتاريخ ١٤٣٠/٢/٢٠٢٠هـ، وحيث إن محل مطالبة المدعي انقضى بما ورد في المبادرة، وحيث إن المادة السبعين من نظام المرافعات الشرعية تنص على أن: «للخصوم أن يطلبوا من المحكمة، في أي حال تكون عليهما الدعوى، تدوين ما

اتفقوا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر الدعوى، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك».

### القرار:

وعليه، فقد قررت الدائرة بالإجماع ما جاء في منطوق القرار أدناه.

أولاً: إثبات ترك المدعي لدعواه، وإثبات إلغاء، غرامة التأخير في تقديم الإقرار بمبلغ (١,٦٦٤,٢٩) ريالاً، وغرامة التأخير في السداد بمبلغ (١,٦٦٤,٢٩) ريالاً.

ثانياً: صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعي والمدعي عليها، ودددت الدائرة يوم الثلاثاء الموافق ٢٤/١١/٢٠٢٠م موعداً لتسليم نسخة القرار. ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**